محضر الاجتماع السادس عشر
للجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة العربية
للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

عن بعد

٢ نوفمبر ٢٠٢٠

محضر الاجتماع السادس عشر
للجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة العربية
للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

عن بعد

٢ نوفمبر ٢٠٢٠

عقدت لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة اجتماعها السادس عشر عن بُعد يوم ٢ نوفمبر ٢٠٢٠ وبمشاركة ممثلي الأجهزة الأعضاء التالي ذكرهم:

الاسم	الصفة
ديوان المحاسبة القطري	
السيد / عمار عبد الله ساكني	رئيس اللجنة
محكمة المحاسبات التونسية	
السيدة/ بسمة غالي حرم النحالي	نائب رئيس اللجنة
الأمانة العامة	
السيدة/ هاجر غرير	مقرر اللجنة
ديوان المحاسبة القطري	
السيدة / فاطمة حسن السليطي	عضو
ديوان الرقابة المالية الاتحادي لجمهورية العراق	
الدكتور/ قاسم ناصر مطر	عضو
الدكتور / عبد الكريم خلف سودي	عضو
ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية	
السيد / حسن دندشله	عضو
السيد / عامر الرواشده	عضو
ديوان المحاسبة بدولة الكويت	
السيد / علي محمد غلوم	عضو
الأستاذة/ حصة المشعان	عضو
الأستاذة/ دانه الفرحان	عضو
المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية	
السيد / مولاي ادريس عزيز	عضو
الاستاذ / رضوان شكري	عضو
الأستاذة /عزيزة مساعف	عضو

الاسم	الصفة
الأستاذ / محمد معزوزي	عضو
ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين	
السيد/ شحادة أحمد محمد شحادة	عضو
السيد/ يوسف حنتش	عضو
الجهاز المركزي للمحاسبات - جمهورية مصر العربية	
محاسب/ علاء الدين عبد الرحمن عباس	عضو
محاسب /محمد جمعة عوض البدري	عضو
محاسب/علي محمد حسين دويدار	عضو
محاسب/ علي محمد علي إسماعيل	عضو
جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان	
السيدة / أمل بنت عدي البطاشية	عضو
السيدة / إيمان بنت حميد العامرية	عضو
الأمانة العامة	
السيد / منجي الحمامي	عضو
السيد / عبد الباسط المبروكي	عضو

وقد افتتح الاجتماع السيد / عمار عبد اللّه ساكني، رئيس اللجنة. ورحب بأعضائها وشكر مجهودهم المخلص والمستمر لإنجاح عملها.

وبعد ذلك شرعت اللجنة في دراسة البنود المدرجة على جدول أعمالها وتوصلت إلى ما يلي:

البند الأول: إقرار مشروع جدول الأعمال

تم استعراض البنود التي تضمنها مشروع جدول الأعمال ومن ثم ناقش الأعضاء إشكالية ضيق الوقت المخصص تبعا للجدول الزمني الذي تم اقتراحه وتولى رئيس اللجنة تفسير أن أغلب بنود هذا الاجتماع هي نفس بنود الاجتماع الرابع عشر الذي لم يتم عرضها على أنظار المجلس التنفيذي للمنظمة بسبب عدم انعقاده نظرا للظروف الاستثنائية.

وعلى ضوء ذلك، تم إقرار مشروع جدول الأعمال وفقاً لما يلي:

البند الأول: إقرار مشروع الأعمال

البند الثاني: انتخاب نائب رئيس اللجنة

البند الثالث: مناقشة المقالات المعدة من قبل الأعضاء

البند الرابع: النظر في النسخة النهائية من دليل الرقابة المالية "مرحلة التقرير"

البند الخامس: النظر في الخطة التفصيلية للورشة التدريبية حول دليل الرقابة المالية

البند السادس: النظر في التقرير حول نتائج الاستبيان المتعلق بمتطلبات المعايير وفق إطار قياس الأداء

البند السابع: عرض موجز لإنجازات اللجنة في الفترة السابقة

البند الثامن: تحديث خطة اللجنة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢ من خلال:

أ- إعادة النظر في البرامج الموضوعة واقتراح بدائل لها عند الاقتضاء
ب- إعادة جدولة البرامج التي يتم تحقيقها أو تم تحقيقها بنسب ضعيفة حسب المدد الزمنية المتبقية
ت- إعادة النظر في المؤشرات التفصيلية المقترحة وإقرارها أو استبدالها بمؤشرات أكثر دقة وقابلة للقياس
ث- النظر في تمويل خطة اللجنة
ج- إعادة النظر في خطة عمل اللجنة لعام ٢٠٢٠

البند التاسع: تعديل اللائحة التنظيمية للجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة العربية بما لا يتلاءم مع النظام الأساسي للمنظمة في نسخته الجديدة

البند العاشر: اقتراح وضع نظام داخلي للجنة

البند الحادي عشر: عرض إجراءات ضمان جودة منتجات / إصدارات لجنة المعايير المهنية والرقابية

البند الثاني عشر: عرض نتائج فريق مهمة تقييم مهنية المنظمة

البند الثالث عشر: عرض حول إطار الإصدارات المهنية للإنتوساي

البند الرابع عشر: النظر في إجراءات التنسيق مع ممثل المنظمة العربية في لجنة المعايير للإنتوساي

البند الخامس عشر: النظر في التقدم في تنفيذ الخطة الاستثنائية

البند السادس عشر: النظر في الدليل المحاسبي للمنظمة

البند السابع عشر: تحديد مكان وموعد الاجتماع القادم

تمّ إقرار جدول الأعمال.

البند الثاني: انتخاب نائب لرئيس لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

نصت الفقرة ـ ١ ـ من المادة السادسة من اللائحة التنظيمية للجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة على أن "تنتخب اللجنة نائبا للرئيس لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد". وتبعا لذلك عممت الأمانة العامة خطابا على الأجهزة الأعضاء باللجنة عدا الجهاز الذي يضطلع برئاسة اللجنة وطلبت إليها بإفادة الأمانة العامة بما إذا كانت ترغب في الترشح لهذه المهمة حتى يتسنى للأمانة العامة عرض الترشحات على اللجنة في اجتماعها الرابع عشر المقرر عقده بدولة قطر خلال الفترة من ٣ إلى ٢٠٢٠/٢/٦. وقد أبدت محكمة المحاسبات في الجمهورية التونسية عن رغبتها في الترشح لهذه المهمة.

وتم خلال الاجتماع ١٤ للجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة تزكية ترشح محكمة المحاسبات في الجمهورية التونسية من قبل جميع أعضاء الوفود المشاركة في الاجتماع. وباعتبار أنه لم يتم عرض هذا المحضر على أنظار المجلس التنفيذي للمصادقة بسبب الظروف الاستثنائية الناجمة عن الكوفيد-١٩ تم خلال هذا الاجتماع إقرار تزكية هذا الترشح لمنصب نائب رئيس اللجنة.

البند الثالث: مناقشة المقالات المعدة من قبل الأعضاء

في إطار تنفيذ برنامج عمل اللجنة أعدت الأجهزة الأعضاء بها المقالات التي كلفت بإنجازها. وقد أفرزت دراسة هذه المقالات خلال الاجتماع الرابع عشر للجنة الذي عقد بالدوحة خلال شهر فبراير ٢٠٢٠ مقترحات تتعلق بوضع إطار تنفيذي يبين الهدف من إعداد هذه المقالات والفئة المستهدفة والعناصر التي يتم تناولها. كما تمت مناقشة وضع إطار عملي واضح لمراجعة المقالات وتعديلها وكيفية تداولها لكسب الوقت والمجهود (أي عبر البريد الإلكتروني) قبل نشرها.

كما تمت مراجعة المقالات واقتراح إدخال تعديلات عليها. وقد تعلقت الملاحظات بالأساس بالتوسع في البعض منها بإضافة عناصر تتعلق بموضوع المقال لم يتم تغطيتها وكذلك إبراز الجانب العملي لموضوع المقال وفوائده والصعوبات والتحديات. كما استأثر الاختلاف حول المصطلحات المستعملة بجانب من النقاشات.

وعلى ضوء هذه الملاحظات تم إدخال التعديلات اللازمة على المقالات التالية:

- **المقال الأول**: أثر تقييم المخاطر على الأهمية النسبية (المرفق ١)
- **المقال الثاني**: الاستمرارية وواجبات المدقق وأثرها على التقرير(المرفق2)

وبالنسبة للمقالات المتبقية والمتعلقة بـ:

- **المقال الثالث:** ديوان المحاسبة بدولة الكويت بعنوان معيار الجودة المتطلبات والتحديات (المرفق3)
- **المقال الرابع:** الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية بعنوان أثر التدقيق الداخلي على أعمال المدقق الخارجي (المرفق٤)
- **المقال الخامس:** الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية بعنوان هدف وظيفة رقابة الالتزام وأثرها في تقييم المخاطر (المرفق٥)
- **المقال السادس:** ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية بعنوان الإجراءات التحليلية وأثرها في تحديد المخاطر (المرفق٦)

فقد تعهد مُعدّوها بالقيام بالتعديلات اللازمة في أجل لا يتجاوز يوم ٢٠٢٠/٢/١٣ وتعميمها على أعضاء اللجنة للتصريح باعتمادها خلال ثلاثة ايام من استلامها. ويعدّ عدم تقديم ملاحظات بمثابة اعتماد المقال.

وقد تولت الأمانة العامة بالتنسيق مع أعضاء اللجنة التوصل بالنسخ النهائية من هذه المقالات كما هي مبينة بالمرافق من ١ إلى ٦.

وخلال الاجتماع السادس عشر تم استعراض هذه المراحل على أعضاء اللجنة ليقترح ممثل الجهاز الفلسطيني بعض التعديلات الشكلية للمقال المحرر من قبل ممثل ديوان المحاسبة بدولة الكويت. وباعتبار أنه تمت مناقشة هذه المقالات سابقا فقد تم الاتفاق على تقديم هذه التعديلات مباشرة لمحرر المقال لأخذها بعين الاعتبار وإعادة إرسال هذا المقال في صيغته النهائية إلى الأمانة العامة.

وتوصي اللجنة بعرض هذه المقالات على المجلس التنفيذي لاعتمادها والإذن بنشرها في صيغتها النهائية بموقع المنظمة على شبكة الانترنت وفي الأعداد القادمة من مجلة الرقابة المالية.

البند الرابع: مناقشة التعديلات الواردة على دليل الرقابة المالية – مرحلة التقرير

تنفيذا لقرار المجلس التنفيذي ٢٠١٩/٢٨١ م.ت (٥٨) قامت الأمانة العامة بنشر المسودة الخاصة بدليل الرقابة المالية – مرحلة التقرير – على الموقع الإلكتروني للمنظمة وبمخاطبة الأجهزة الأعضاء حول المسودة للاطلاع واقتراح التعديلات عليها في غضون شهرين. وتلقت في ذلك ملاحظات من

الأجهزة العربية في كل من قطر والبحرين والجزائر وسلطنة عمان. وأعدّ الفريق المكلف من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية التعقيب عليها. وخلال الاجتماع الرابع عشر للجنة المعايير تقدم رئيس اللجنة بالشكر للجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية وللفريق المكلف بإعداد الدليل على الجهود المبذولة في إنجاز هذا العمل. وفي ضوء دراسة الملاحظات التي وردت والتعقيب الذي أعده الفريق المكلف أبدت اللجنة رأيها وضمنته في الجدول المدرج **بالمرفق عدد ٧**. وتولت اللجنة خلال اجتماعها السادس عشر المصادقة على هذا الدليل في نسخته النهائية.

وتوصي اللجنة بعرض الجزء المتعلق بمرحلة التقرير من دليل الرقابة المالية في نسخته المعدلة (المرفق ٨) على المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم لاعتماده ومن ثمة نشره وجدول الملاحظات بموقع المنظمة. كما توصي بتجميع أجزاء الدليل وإخراجها في صيغتها النهائية في وثيقة موحدة.

البند الخامس: النظر في الخطة التفصيلية للورشة التدريبية حول دليل الرقابة المالية

على إثر استكمال إعداد الجزء المتعلق بمرحلة التقرير من دليل الرقابة المالية للمنظمة والمرور الى المرحلة التالية في إطار مساندة الأجهزة الأعضاء في تطبيق المعايير والمتمثلة في التعريف بمحتوى الدليل والتدريب على المتطلبات المضمنة به دار النقاش حول الفئة المستهدفة من هذه الورشة لضمان أوفر الحظوظ لممثلي الأجهزة ليصبح الدليل أحد وسائل عمل الأجهزة العربية.

وتم الاتفاق على إعداد مذكرة تعريفية موجهة لأصحاب القرار بالأجهزة الأعضاء والقيام بنشاط ثان موجه للمدققين يتمثل في تنفيذ ورشة تدريبية حيث تم عرض ومناقشة الخطة التفصيلية (المرفق عدد ٩) التي أعدها ممثلو الجهاز التونسي والجهاز العماني ليتم إقرارها. كما أوصت اللجنة بعرض هذه الخطة على لجنة تنمية القدرات المؤسسية لبرمجتها ضمن خطتها السنوية وذلك وفقا للإجراءات المعتمدة من قبل المنظمة.

وقد اطلعت لجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة في اجتماعها الخامس عشر على الخطة التفصيلية للورشة التدريبية وصادقت عليها وأضافتها لخطة العمل لعام ٢٠٢٠.

وتداول أعضاء اللجنة خلال اجتماع اللجنة عدد ١٦ حول موعد تنفيذ الورشة باعتبار الوضع المستجد ليتم الاتفاق على تأجيل هذه الورشة لسنة ٢٠٢١. ثم تمّت المصادقة على الخطة التفصيلية

لهذه الورشة في صيغتها النهائية بعد إجراء تعديلات شكلية. كما بادر ممثلوا الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية بالتكفل بإعداد مذكرة تعريفية حول هذا الدليل موجهة لأصحاب القرار بالأجهزة العليا للرقابة.

وتوصي اللجنة بإحالة النسخة النهائية من الخطة التفصيلية للورشة (مرفق٩) على أنظار المجلس التنفيذي لاعتمادها.

البند السادس: مناقشة نتائج الاستبيان المتعلق بمتطلبات المعايير وفق إطار قياس الأداء.

تنفيذا لقرار المجلس التنفيذي ٢٠١٩/٢٨١ م.ت (٥٨) والذي نص على "تعميم الأمانة العامة الاستبيان الخاص بمتابعة تفعيل معايير الانتوساي على الأجهزة الأعضاء وتجميع إجاباتها. وتشكيل فريق عمل برئاسة ديوان المحاسبة بدولة الكويت وعضوية الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية والمجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية لدراسة الإجابات المتحصل عليها وإعداد تقرير في الغرض يعرض على لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة في اجتماعها القادم." وقد عممت الأمانة العامة الاستبيان المذكور أعلاه على الأجهزة الأعضاء وتلقت في ذلك إجابات في شأنه من الأجهزة الأعضاء بكل من المغرب والجزائر ومصر والبحرين وسوريا وسلطنة عمان والكويت تمت إحالتها على الفريق المكلف. وخلال الاجتماع الرابع عشر للجنة الذي عقد بالدوحة خلال شهر فبراير ٢٠٢٠ أشار رئيس الفريق إلى أنه لم يكن باستطاعة الفريق إعداد التقرير المطلوب نظرا لقصر الفترة بين استلامه للإجابات وعقد اللجنة لاجتماعها الحالي. كما تمت الإشارة إلى محدودية عدد الأجوبة المتحصل عليها ودلالة نتائج المعالجة التي سيتم القيام بها. كما أشار ممثل ديوان المحاسبة بدولة الكويت الى الفترة اللازمة من اجل تحليل نتائج الاستبيان وطلب التمديد فيها. وعرض ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية مبادرة المساعدة في تحليل البيانات.

وأوصت اللجنة بدعوة الأجهزة التي لم تقم بعد الأمانة العامة بإجاباتها على الاستبيان بالإسراع في ذلك وتقديم الفريق المكلف لتقريره في أجل لا يتجاوز شهر يونيو ٢٠٢٠. وتبعا لذلك وجهت الأمانة العامة تذكيرا للأجهزة التي لم ترسل اجاباتها للإسراع في القيام بذلك وتلقت أجوبة من الأجهزة الأعضاء في كل من العراق والأردن وفلسطين تمت احالتها على الفريق المكلف.

وخلال الاجتماع السادس عشر للجنة المعايير أوضح ممثل ديوان المحاسبة الكويتي أنه تم إعداد التقرير المطلوب وينقصه حاليا الاعتماد من قبل باقي أعضاء الفريق المشكل لذلك. ويقترح إعطاء فرصة

إضافة لعرض التقرير على الأجهزة الأعضاء في الفريق ومن ثم سيتم رفعه بصورته النهائية للجنة المعايير المهنية والرقابية.

وبعد مناقشة الموضوع توصي اللجنة بإعطاء الفريق مزيدا من الوقت لإعداد التقرير في صيغته النهائية وعرضه على اللجنة في اجتماعها القادم.

البند السابع: عرض موجز لإنجازات اللجنة في الفترة السابقة

استعرض رئيس اللجنة خلال الاجتماع الرابع عشر للجنة نتائج مشاركته في أعمال الاجتماع الثالث للجنة المتابعة حيث تم الاتفاق على:

١- التأكيد على توصيات لجنة المتابعة ولجنة المخطط الاستراتيجي الواردة باجتماعاتها على التوالي الثاني والحادي عشر

٢- تكليف رؤساء اللجان الجدد بإعادة النظر في البرامج المدرجة في الخطط التشغيلية الموضوعة للجان بما يتلاءم مع الالويات الاستراتيجية مع مراعاة المدد المتبقية لتنفيذ هذه الالويات

٣- إعادة النظر في المؤشرات الفرعية للمنظور المستقبلي للبرامج المقترحة

وتبعا لذلك تمت دراسة المخطط الاستراتيجي والخطط التشغيلية والانجازات في ضوء ما توفر لأعضاء اللجنة من معطيات ليتبين بالأساس ما يلي:

- الأولوية الفرعية الأولى ٤-١ والمتعلقة بمساندة جهود الأجهزة الأعضاء في تطبيق المعايير: فقد شملت المشاريع المنجزة مؤشرين من ضمن تسعة وردت بالأولوية الفرعية. كما تبين عدم وضوح كيفية احتساب بعض المؤشّرات وصعوبة ربطها بالمشاريع المبرمجة.
- المشاريع المنجزة في إطار الأولوية الفرعية الثانية ٤-٢ والمتعلقة بمساندة الأجهزة الأعضاء في توثيق العمل وفق متطلبات المعايير: فقد تبين أن المشاريع المنجزة تخص الأولويتين الفرعيتين ١,٤ و ٣,٤ وبالتالي لا تتعلق بمؤشرات هذه الاولوية الفرعية.

وعلى هذا الأساس تولت اللجنة إعادة ترتيب المشاريع وفق الأولويات فيما تمت المحافظة على نسب الإنجاز التي قدمتها اللجنة خلال شهر سبتمبر ٢٠١٩. (المرفق ١٠).

وتوصي اللجنة بعرض هذه الانجازات على لجنة المخطط الاستراتيجي للاطلاع عليها وعرضها على المجلس التنفيذي لإقرارها.

البند الثامن: تحديث خطة اللجنة للسنوات ٢٠٢٠-٢٠٢٢:

في ضوء ملاحظات لجنة المخطط الاستراتيجي ولجنة المتابعة والمتعلقة بإعداد الخطة الثلاثية للجنة المعايير في إطار المخطط الاستراتيجي للمنظمة قامت اللجنة خلال اجتماعها الرابع عشر الذي عقد بالدوحة خلال شهر فبراير ٢٠٢٠ بما يلي:

- إعادة النظر في المؤشرات التفصيلية المقترحة وإقرارها أو استبدالها بمؤشرات أكثر دقة وقابلة للقياس
- إعادة جدولة البرامج التي لم يتم تحقيقها أو تم تحقيقها بنسب ضعيفة حسب المدد الزمنية المتبقية مع النظر في البرامج الموضوعة واقتراح بدائل لها عند الاقتضاء
- إعادة النظر في خطة عمل اللجنة لعام ٢٠٢٠

وتبعا لذلك تم حسب المؤشرات المعتمدة تحديد البرامج التي سيتم مواصلة تنفيذها أو الانطلاق في تنفيذها خلال الفترة المتبقية من المخطط. كما تم إعداد الخطة التشغيلية لعام ٢٠٢٠ وفق النموذج المعتمد من قبل المنظمة العربية.

ولأحكام تنفيذ ومتابعة المشاريع المدرجة بالخطط التشغيلية للجنة تم تشكيل فرق العمل التالية وتحديد مهامها:

- فريق العمل المكلف بتنفيذ المشاريع المدرجة بالأولوية الفرعية الأولى (مساندة جهود الأجهزة الأعضاء في تطبيق المعايير)، برئاسة محكمة المحاسبات في الجمهورية التونسية وعضوية ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية وجهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان والمجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية وديوان المحاسبة في دولة قطر.
- فريق العمل المكلف بتنفيذ المشاريع المدرجة بالأولوية الفرعية الثانية (مساندة الأجهزة الأعضاء في توثيق العمل وفق متطلبات المعايير) برئاسة ديوان المحاسبة بدولة الكويت وعضوية المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية وديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية والجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية.
- فريق العمل المكلف بتنفيذ المشاريع المدرجة بالأولوية الفرعية الثالثة (مساعدة الأجهزة الأعضاء في إرساء اليات ضمان الجودة) برئاسة ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية وعضوية المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية وديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين وديوان الرقابة المالية الاتحادي بدولة العراق.

وتم خلال الاجتماع السادس عشر إعادة النظر في الأنشطة المدرجة في الخطة التفصيلية لسنة ٢٠٢٠ قصد الإبقاء عليها أو تأجيلها أو حذفها نظرا لانشغال أعضاء اللجنة بتنفيذ أنشطة الخطة الاستثنائية. وبعد المناقشات تم الاتفاق على الأنشطة المدرجة في المرفق عدد ١١.

كما اعتذر ديوان المحاسبة بدولة الكويت عن رئاسة فريق العمل المكلف بتنفيذ المشاريع المدرجة بالأولوية الفرعية الثانية (مساندة الأجهزة الأعضاء في توثيق العمل وفق متطلبات المعايير) ليتم تكليف المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية برئاسة هذا الفريق.

وتوصي اللجنة بعرض الخطة ٢٠٢٠-٢٠٢٢ والخطة التشغيلية لعام ٢٠٢٠ وفرق العمل المقترحة على المجلس التنفيذي لإقرارها في اجتماعه القادم.

البند التاسع: تعديل اللائحة التنظيمية للجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة العربية بما يتواءم مع النظام الأساسي للمنظمة في نسخته الجديدة

اعتمدت الجمعية العامة للمنظمة العربية في اجتماعها الثالث عشر النظام الأساسي للمنظمة في صيغته الجديدة. وتستدعي هذه الوضعية تعديل اللائحة التنظيمية للجنة لتتواءم مع المقتضيات الجديدة.

وتبعا لذلك أعد رئيس اللجنة قائمة بالتعديلات المقترحة عممها على أعضاء اللجنة للاطلاع عليها والإفادة قبل يوم ٢٠٢٠/٢/١٣ لإعدادها في صيغتها النهائية وعرضها على المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم. فتمت الموافقة على المقترح.

وتم خلال الاجتماع السادس عشر الاطلاع على التعديلات بعد الأخذ بمقترحات الأعضاء فتم اعتمادها بعد تعديل صياغة البند ٩ بحذف كلمة " وكلاهما" والاستغناء عن تعديل البند ١١.

وتوصي اللجنة بعرض مقترح تعديلات اللائحة التنظيمية للجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة العربية (مرفق ١٢) على المجلس التنفيذي لاعتمادها.

البند العاشر: اقتراح وضع نظام داخلي للجنة

أوضح رئيس لجنة المعايير المهنية والرقابية بالمنظمة خلال الاجتماع الرابع عشر للجنة أهمية وضع نظام داخلي لتسيير وإضفاء مزيد من الفاعلية في أعمالها. وتغطية بعض المسائل العملية والتنظيمية. وذلك عملا بما نصت عليه المادة السادسة من اللائحة التنظيمية للجنة. ليعرض الوثيقة التالية التي تتضمن أهم الجوانب التي يمكن أن يغطيها النظام الداخلي:

أولا: آلية توزيع العمل وتكوين فرق عمل

- كيف يمكن تقدير حجم العمل وضرورة إحداث فريق عمل وتحديد عدد أعضاءه وتعيين رئيس للفريق أو الاقتصار على تكليف أحد أعضاء اللجنة؟
- في حالة ترشح أكثر من عضو للقيام بالعمل أو أكثر من العدد المطلوب لفريق العمل كيف يمكن الاختيار بينهما أو بينهم؟
- في حالة عدم موافقة المجلس التنفيذي على إحداث فريق عمل كيف يمكن مواجهة هذه الحالة؟
- في حالة عدم ترشح أي عضو للقيام بعمل كيف يمكن معالجة هذه الوضعية؟
- آلية متابعة مخرجات فريق العمل وضمان جودتها

ثانيا: أرشيف اللجنة

- لمن تؤول مسؤولية حفظ أرشيف اللجنة ووثائق عملها؟
- ما هي الوثائق التي تحفظ بصورة دائمة والوثائق التي يمكن إتلافها بعد فترة زمنية محددة؟
- ما هو دور الرئاسة ودور الأمانة العامة؟

ثالثا: آلية تسليم الأعمال بين عهدتين

- هل يتم التسليم على أساس محضر بين رئيس اللجنة المتخلي ورئيس اللجنة الجديد؟
- ما هي العناصر التي يجب تناولها في محضر التسليم؟

رابعا: العلاقة بين اللجنة وهياكل المنظمة

- ماهي طبيعة العلاقة بين اللجنة ولجنة تحرير المجلة الرقابية للمنظمة؟ وما الذي يحكمها؟
- هل للجنة أولوية في نشر المقالات التي يعدها أعضاؤها في إطار تحقيق أهداف الخطة التشغيلية؟
- هل يمكن للجنة التحرير إعادة مقال للجنة لإعادة النظر فيه وهل يمكنها رفض نشر مقال أعدته اللجنة ووافقت على نشره؟

خامسا: العلاقة بين الأمانة العامة واللجنة.

- هل يمكن للجنة من خلال تعاملها مع ممثل الأمانة العامة اعتبار ذلك إيفاء بالتزاماتها تجاه الأمانة العامة؟

وبعد التداول في مختلف هذه العناصر تعهد رئيس اللجنة بإعداد مقترح للنظام الداخلي للجنة وتمريره على أعضائها قبل انتهاء شهر فبراير ٢٠٢٠. وقد أعدّ رئيس اللجنة مسودة للنظام الداخلي وتلقى في ذلك مقترحات تعديل من الأعضاء. وخلال الاجتماع ١٦ للجنة تم عرض هذه المقترحات على أنظار اللجنة وبعد النقاش، قررت اللجنة تمرير النسخة لأعضاء اللجنة لإبداء الرأي وإرجاء المصادقة عليها للاجتماع القادم للجنة المعايير.

وتوصي اللجنة بعرض التمشي المعتمد على المجلس التنفيذي للمصادقة عليه.

البند الحادي عشر: عرض إجراءات ضمان جودة منتجات / إصدارات لجنة المعايير المهنية والرقابية

عرض رئيس اللجنة خلال الاجتماع الرابع عشر للجنة عناصر إجراءات ضمان جودة منتجات / إصدارات لجنة المعايير المهنية والرقابية (المرفق13) والتي تم اعدادها تماشيا مع الإجراءات المعتمدة كمسار لتطوير ومراجعة الأدلة في مستوى منظمة الانتوساي مؤكدا على ضرورة الالتزام بها في إعداد اللجنة للإصدارات المبرمجة في إطار الخطط التشغيلية للجنة.

وتنفيذا للمناقشات المشار اليها في مذكرة البند الثالث من هذا الاجتماع والمتعلقة بوضع إطار عملي واضح لمراجعة المقالات وتعديلها وكيفية تداولها لكسب الوقت والمجهود قبل نشرها أعدا مثلا المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية مشروع" إطار مرجعي للمقالات المعدة من قبل أعضاء لجنة المعايير المهنية والرقابية لمنظمة الأرابوساي" تم تعميمه على أعضاء اللجنة لإبداء الرأي وتقديم التعديلات التي يرونها مناسبة. وفي ضوء هذه المقترحات تم اعداد نسخة تم عرضها على أنظار اللجنة (المرفق14).

وأشار ممثل الأمانة العامة إلى أنه تنفيذا للأنشطة المبرمجة في إطار الخطة الاستثنائية والمتعلقة بإعداد مقالات وورقات بحثية تبين عدم التقيد بعدد الصفحات المحدد في الإطار المرجعي للمقالات مما قد يستدعي إعادة النظر في هذا الخصوص.

كما بادر رئيس اللجنة باقتراح لدمج "إطار المقالات" مع وثيقة "إجراءات ضمان جودة منتجات / إصدارات لجنة المعايير المهنية والرقابية" وعرضها على أنظار اللجنة في اجتماعها القادم.

وقد رحب أعضاء اللجنة بهذا المقترح وتمت التوصية بعرض الوثيقة الموحّدة على أنظار اللجنة خلال اجتماعها القادم.

البند الثاني عشر: عرض نتائج فريق مهمة تقييم مهنية المنظمة

صادق المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في اجتماعه ٥٦ المنعقد بتونس بتاريخ ٢٨ و٢٩ مارس ٢٠١٨ على القرار عدد ٢٠١٨/٢٤٩ والمدرج بالنقطة ١١ بتنفيذ مهمة لتقييم مهنية المنظمة وفق "إطار الإنتوساي للمهنية الإقليمية" الذي اعتمدته لجنة بناء القدرات للإنتوساي وذلك في أكتوبر ٢٠١٦. وقد شكل فريق يضم أربعة خبراء من الأجهزة الأعضاء من المنظمة لتنفيذ هذه المهمة. وقد أعد الفريق المكلف تقريرا تضمن نتائج أعماله التي تعلقت في جانب منها نشاط لجنة المعايير. وتم عرض هذا التقرير على رئيس اللجنة الذي أبدى رأيه في شأنها.

وفي إطار الاجتماع الرابع عشر للجنة المعايير المهنية للمنظمة العربية المنعقد بالدوحة قطر، تول ممثل الأمانة العامة تقديم نتائج مهمة تقييم مهنية المنظمة والتي بينت مجالات للتحسين تندرج في إطار مهام اللجنة. وبعد التداول في شأنها تم الاتفاق على تكليف كل من ممثلي ديوان المحاسبة بدولة قطر ومحكمة المحاسبات في الجمهورية التونسية بإعداد مقترح رد على تقرير تقييم مهنية المنظمة وتمريره للأعضاء لإبداء الرأي.

وتم خلال الاجتماع السادس عشر عرض جدول التعقيب على الملاحظات على أنظار اللجنة. وعند النقاش تم اقتراح إضافة مقدمة عند تقديم ردّ اللجنة على هذه الملاحظات يتم التأكيد من خلالها على أنه تمت دراسة والأخذ بعين الاعتبار لهذه الملاحظات في مستوى الخطة التشغيلية للجنة وإعداد الصياغة النهائية لهذه الوثيقة من قبل رئيس اللجنة بالتنسيق مع الأمانة العامة. كما تم تعديل التعقيب المتعلق بالملاحظة عدد ١٠ ليتم الاتفاق على النسخة النهائية (مرفق15).

وقد صادقت اللجنة خلال هذا الاجتماع على جدول التعقيب على الملاحظات في صيغته النهائية وأوصت بعرضه على المجلس التنفيذي لاعتماده.

البند الثالث عشر: عرض حول إطار الإصدارات المهنية للانتوساي

تولى الأستاذ حسن دندشله ممثل ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية خلال الاجتماع ١٤ للجنة تقديم عرض حول إطار الاصدارات المهنية للانتوساي الجديد وتعهد بإعداد مذكرة في الغرض يتم تعميمها على أعضاء اللجنة. وتبعا لذلك قام بإعداد هذه المذكرة وتعميمها على أعضاء اللجنة لإبداء الراي. ووفق ملاحظات الأعضاء تم إعداد النسخة النهائية للمذكرة (مرفق16) تم عرضها على أعضاء اللجنة للإطلاع عليها.

واوصت اللجنة بعرض هذه المذكرة على المجلس التنفيذي لاعتمادها ومن ثمة نشرها بموقع المنظمة وتعميمها على الأجهزة الأعضاء.

البند الرابع عشر: النظر في إجراءات التنسيق مع ممثل المنظمة العربية في لجنة المعايير للانتوساي

بالتنسيق بين الأمانة العامة ورئاسة اللجنة تم التواصل مع ممثل المنظمة العربية في لجنة المعايير للانتوساي حيث تم الوقوف على الإجراءات المعمول بها الى حد الآن في مجال مستجدات المعايير والمتمثلة في:

- التنسيق مع رئاسة اللجنة التابعة للمنظمة العربية قبل حضور اجتماعات اللجنة الإشرافية للجنة المعايير المهنية للإنتوساي للتعرف على أي أمور تود اللجنة طرحها.
- تزويد رئاسة اللجنة بالقرارات الصادرة عن اللجنة الإشرافية للجنة المعايير المهنية للإنتوساي بعد اعتمادها.
- تزويد اللجنة والمجلس التنفيذي للمنظمة العربية بتقرير دوري موجز عن أعمال اللجنة الإشرافية للجنة المعايير المهنية للإنتوساي.
- قيام لجنة المعايير بإطلاع ممثل المنظمة بالقرارات الصادرة عنها بشكل دوري لتتم المواءمة بينها وبين أي أمور مطروحة في اللجنة الإشرافية للجنة المعايير المهنية للإنتوساي.

وإذ تعبر اللجنة على شكرها على روح التعاون والمساندة التي أبداها ممثل المنظمة في التعاون مع اللجنة، **وتوصي بضرورة حضور ممثل المنظمة في اجتماعاتها القادمة لتقديم المستجدات في المعايير.**

البند الخامس عشر: النظر في التقدم في تنفيذ الخطة الاستثنائية

اعتمد المجلس التنفيذي في اجتماعه ٦١ غير العادي بالمراسلة القرار ٢٠٢٠/٢٩٩ المتعلق بالمصادقة على الخطة الاستثنائية للجنة المعايير المهنية والرقابية في مساندة الأجهزة الأعضاء في مجابهتها لتداعيات فيروس كوفيد ١٩ المستجد والتي تضمنت الأنشطة التالية:

١. متابعة الإصدارات المهنية لهياكل الإنتوساي وكذلك منظمة الآي دي آي بالإضافة للإصدارات المهنية للمنظمات الدولية الأخرى ذات العلاقة وخاصة مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية (IAASB: International auditing and assurance standard board) وذلك لاستغلال المخرجات التي يمكن أن تستفيد منها الأجهزة العليا للرقابة في مجال أعمالها لمجابهة تداعيات فيروس كوفيد ١٩ وتولي إعداد ملخصات لأهمها وترجمتها عند الضرورة ونشر هذه الإصدارات وملخصاتها على موقع واب المنظمة وتوزيعها على الأجهزة الأعضاء.

٢. إعداد ورقات عمل تتعلق بتفسير محتوى مجموعة معايير الايساي ٥٥٠٠ من خلال تحديث ومراجعة ورقات العمل التي تولت لجنة المعايير إعدادها في وقت سابق ونشرها بمجلة الرقابة المالية والمحاسبة للمنظمة مع الأخذ في الاعتبار الوضعية التي أفرزها وباء كوفيد ١٩.

٣. إعداد ورقات إرشادية تهدف إلى إطلاع الأجهزة الأعضاء على المعايير الدولية في مجال الرقابة المالية ورقابة الأداء ورقابة الالتزام في ظل تداعيات وباء الكوفيد-١٩ وأثره على مهام الرقابة المذكورة.

٤. إعداد وتوزيع ورقة عمل حول أفضل الممارسات في:

- مجال جمع أدلة الإثبات في إطار أداء المهام الرقابية عن بعد باعتماد وسائل التواصل الحديثة.

- مجال إدارة الأزمات والرقابة على خطط الاستعداد والاستجابة والتعافي وذلك من خلال النظر في التجارب الدولية الرائدة على غرار تجربة الجهاز الكوري والاستفادة من الأدلة والإرشادات التي صدرت في المجال وتطويعها لاستخدام الأجهزة الرقابية العربية.

٥- إعداد ورقة إرشادية في مجال تقييم نظم إدارة المخاطر لدى الجهات الخاضعة للرقابة بشأن كيفية تعاملها مع المخاطر وظروف عدم التأكد.

وخلال هذا الاجتماع السادس عشر للجنة المعايير تولت مقررة اللجنة تقديم لمحة عن التقدم في الأعمال وخاصة النشاطين الثاني والثالث وتأكيد أنه تم إتمام النسخة النهائية من ورقة العمل حول معايير الإنتوساي ٥٥٠٠ من قبل ممثل الجهاز الأردني وورقة العمل حول رقابة الالتزام من قبل ممثل الجهاز الفلسطيني وورقة العمل حول الرقابة المالية من قبل ممثل الجهاز المصري وورقة العمل حول رقابة الأداء من قبل ممثل الجهاز المغربي. وأكدت أنه سيتم نشر النسخ النهائية من هذه الأوراق خلال الأيام المقبلة. كما أصدرت لجنة المعايير مقالا تحت عنوان جائحة كوفيد-١٩، أي دور للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة تم إعداده من قبل ممثلة الجهاز التونسي.

كما تولت الأستاذة بسمة غالي التطرق إلى ما تم إنجازه في النشاط الأول وخاصة التأكيد على تضمين الإصدارات ذات الصلة في جدول وإقترحت نشره على موقع واب المنظمة وكذلك التأكيد على أن الفريق المكلف بالنشاط الأول تول ترجمة عديد الإصدارات إلى اللغة العربية واقترحت إخراجها ونشرها أيضا على موقع واب المنظمة.

كما أكد الأستاذ عزيز ممثل الجهاز المغربي على أهمية تعميم هذه الأوراق على الأجهزة ومواقع التواصل إضافة إلى النشر على موقع واب المنظمة.

وقد أخذت اللجنة علما بالتقدم في أشغال الخطة الاستثنائية (مرفق١٧) وتوصي بعرض جدول التقدم في التنفيذ على أنظار المجلس التنفيذي للمصادقة عليه.

البند السادس عشر: إبداء الرأي حول النظام المحاسبي للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

في إطار تنفيذ قرار المجلس التنفيذي رقم ٢٠١٩/٢٦٨ والمتعلق بإعداد نسخة معدلة من النظام المحاسبي والذي كان موضوع المشروع ١,٣,١,٥ للخطة التشغيلية للأولويات الإستراتيجية للأمانة العامة والتي إعتمدها المجلس التنفيذي في إجتماعه السابع والخمسين ولمزيد تطوير النظام المالي للمنظمة ووفقا للمادة ٣٠ من نظامها الأساسي، قامت الأمانة العامة بإعداد النظام المحاسبي الخاص بالمنظمة العربية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وذلك مع مراعاة خصوصيتها، وعممته على جميع الأجهزة الأعضاء لإبداء رأيها وقد تلقت ملاحظات من الأجهزة الأعضاء في كل من قطر والأردن والبحرين والجزائر وسوريا والعراق وسلطنة عمان والكويت ومصر.

وتم خلال الاجتماع السادس عشر للجنة المعايير النظر في الدليل المحاسبي (مرفق 18) ودراسة جدول ملاحظات الأجهزة وتعقيب الأمانة العامة (مرفق 19) وضمنت اللجنة مرئياتها في شأنها في نفس الجدول. **وتوصي اللجنة بعرض هذه الدليل المحاسبي للمنظمة على أنظار المجلس التنفيذي لاعتماده بعد النظر في مرئياتها الواردة بجدول الملاحظات.**

البند السابع عشر: تحديد مكان وموعد انعقاد الاجتماع القادم

عملا بأحكام لائحتها التنظيمية قررت اللجنة ان يتم تحديد موعد ومكان الاجتماع القادم بالتشاور والتنسيق بين الأمانة العامة ورئيس اللجنة حسب تطور الظروف المتعلقة بالكوفيد-١٩.

وفي نهاية الاجتماع قدم أعضاء اللجنة جزيل الشكر إلى رئيس اللجنة كما تولى رئيس اللجنة تقديم الشكر لأعضاء اللجنة وممثلي الأمانة العامة لما بذلوه من جهود صادقة لتسهيل أعمال اللجنة.

مقرر اللجنة	رئيس اللجنة
الأستاذة/هاجر غرير	الأستاذ/ عمار عبد الله ساكني